للنظم غير توخى معانى النحو فيما بين الكلم قد بلغت فى الوضوح والظهور . والانكشاف إلى أقصى الغايات وإلى أن تكون الزيادة عليه كالتكلف لما لا يحتاج إليه فإن النفس تنازع إلى تتبع كل ضرب من الشبهة يرتى أنه بعض للمسلم نفسه عند اعتراض الشك.

التحدى بوصف معروف :

إنك تتلو قول الله تعالى : ﴿ قلْ لئن اجتمعت الإنسُ والجنُ على أنْ يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ﴾ وقوله عزّ وجلّ : ﴿ قلْ فأتوا بعشر سور مثله ﴾ وقَوله ﴿ بسورة من مثله ﴾ فقَولوا الآن أيجوز أن يكـــون تعالى قَد أمر نبيهَ ﷺ بأن يتحدى العرب إلى أن يعارضوا القرآن بمثل من غير أن يكونوا قد عرفوا الوصف الذى إذا أتوا بكلام على ذلك الوصف كانوا قد أتوا بمثله؟ ولابد من «لا» لأنهم إن قالوا : يجوز : أبطلوا التحدى من حيث أن التحدى كما لا يخفى مطالبة بأن يأتوا الكلام على وصف، ولا تصح المطالبة بالاتيان على وصف من غير أن يكون لذلك الوصف معلوماً للمطالب ويبطل بذلك دعوى الإعجاز أيضاً ... ثم إن هذا الوصف ينبغى أن يكون وصفاً قد تجدد بالقرآن وأمراً لم يوجد فى غيره ولم يعرف قبل نزوله. وإذا كان كذلك فقد وجب أن يعلم أنه لا يجوز أن يكون فى الكلم المفردة لأن تقدير كونه فيها يؤدى إلى المحال وهو أن تكون الألفاظ المفردة التى هى أوضاع اللغة قد حدث فى حذاقة حروفها وأصدائها، أوصاف لم تكن لتكون تلك الأوصاف فيها قبل نزول القرآن وتكون قد اختصت فى أنفسها بهيئات وصفات يسمعها السامعون عليها إذا كانت متلوة فى القرآن لا يجدون لها تلك الهيئات والصفات خارج القرآن ولا يجوزر أن تكون فى معانى الكلم المفردة التى هى لها بوضع اللغة لأنه يؤدى إلى أن يكون قد تجدد فى معنى الحمد والرب ومعنى العالمين والملك واليوم والدين وهكذا وصف لم يكن قبل نزول القرآن . وهذا قالوا كان ههنا شىء أبعد من المحال وأشنع لكان إياه. ولا يجوز أن يكون هذا الوصف فى تركيبه الحركات والكانات حتى كأنهم تحدوا إلى أن يأتوا بكلام تكون كلماته على تواليها فى زنة كلمات القرآن وحتى كأن الذى بان به القرآن من الوصف، وفى سبيل بينونة بحور الشعر بعضها من بعض، لأنه يخرج إلى ما تعاطاه مسيلمة من الحماقة فى :

إنا أعطيناك الجماهر، فصلّ لربّك وجاهر، والطاحنات طحنا.،